مأساة قضائية شهيرة

ذكريات عن قضية دريفوس

للأستاذ محمد عبد الله عنان

منذ أسابيع قلائل توفى فى صمت وسكون ، رجل كان اسمه قبل ثلاثين عاماً يدوى فى أرجاء العالم بأسره ، ويقترن اسمه بأعظم وأشهر مأساة قضائية فى عصرنا ؛ ذلك هو الكولونل الفريد دريفوس الضابط الفرنسوى اليهودى ، الذى أثار اتهامه ومحاكمته ومحنته فى خاتمة القرن الماضى فى فرنسا أعظم ضجة ، وشغلت قضيته الأمة الفرنسية بأسرها زهاء عشرة أعوام ، وأثارت فيها من الجدل القضائى ، والشهوات والاحقاد القومية والجنسية ، والعواطف السياسية ما كاد يدفعها إلى معترك الحرب الأهلية والفوضى

وقد طويت صفحة قضية دريفوس منذ بعيد ، وأسدل الستار على آخر فصل من فصولها منذ ثلاثين عاماً . ولكن هذه المأساة القضائية الهائلة ، التى طبعت تاريخ العصر بطابعها القوى ، وأثرت فى كثير من نواحيه السياسية والاجتماعية ، مازالت منذ ثلاثين عاماً تثير اهتمام البحث التاريخى والقضائى ، وتصدر عنها المؤلفات الحافلة بأقلام أكابر الكتاب والساسة ، ومنهم من عاصروها واتصلوا بحوادثها وشخصياتها . وكان آخر ما صدر عنها من المؤلفات الهامة كتاب بالألمانية حافل بالشهادات والوثائق الخاصة ، هى مذكرات الجنرال ماكس فون شفارتزكوبن ، وهو الذى كان ملحقاً عسكرياً للسفارة الألمانية فى باريس وقت انفجار العاصفة والقبض على دريفوس (سنة ١٨٩٤) متهماً بالخيانة العليا وبيع أسرار الجيش لدولة أجنبية ؛ وكانت فرنسا بأسرها تتهم ألمانيا بأنها هى الدولة التى تحاول الوقوف على أسرار الدفاع الفرنسى ، وتتهم الملحق الحربى الألمانى بأنه هو الذى يعمل على ابتياع هذه الأسرار . ولم يكن فى وسع الجانب الألمانى أن يتكلم يومئذ وأن يفضى بما لديه لاظهار الحقيقة ؛ وكانت المأساة القضائية تسير فى طريقها ، وينزل القضاء الحربى بالضابط البرئ أقسى حكمه مستنداً إلى طائفة من الوثائق والشهادات المزورة ، وفرنسا تضطرب من أقصاها إلى أقصاها سخطاً على الخائن وعلى اليهودية التى ينتمى اليها ؛ وهناك فى الظلام رجل واحد يعرف لب الحقيقة ، ويستطيع أن ينقذ البرئ ، وأن يهتك هذه الحجب كلها بكلمة ؛ ذلك الرجل هو فون شفارتزكوبن الملحق الحربى الألمانى ، بطل المأساة الخفى ؛ ولكن هذه الكلمة لم يستطع أن يقولها ولم يسمح له بقولها يومئذ ، وقضت الرسوم والاعتبارات السياسية أن يبوء بالسر حتى مرض موته ؛ وعندئذ أفضى به إلى زوجه وأوصاها بنشر مذكراته ووثائقه ، وقام بنشرها الكاتب الألمانى برنهارد شفر تفيجر تحت العنوان الذى اختاره صاحبها لها وهو « الحقيقة عن دريفوس » (١)

ولم يك ثمة شك فيما سيقوله الرجل الذى اشترك بنفسه فى حوادث المأساة ، وعرف سرها فى المهد ؛ فقد أكد لنا شفارتزكوبن وهو على شفا القبر ، ما كشفت عنه من قبل تطورات القضية الشهيرة ، وما اضطر القضاء الأعلى أن يثبته وأن يعلنه بعد تلك الجهود والمحاولات الفادحة التى بذلها أنصار البرئ

(١) Die Wahrheit ueber Dreyfus : Berlin 1930

وشأنه فى « المصلحة » التى يعمل فيها شأنه فى الفندق ، كعبة القصاد ونجمة الرواد يقضى الحاجات لتقضى حاجاته ، وينفذ أغراض من هو أكبر منه لينفذ أغراضه من هو أصغر منه ، وهكذا اتخذ « وظيفته » تجارة ، يحسب فيها فى دقة ما يشترى وما يبيع ، وما يدخل وما يخرج ، ومقدار الرصيد ، وبكم هو دائن وبكم هو مدين

* * *

لعل الذى جعل من الانسان ذكراً وأنثى ، وجعل منه من يميل إلى الشعر والخيال ، ومن يميل إلى الحقيقة والواقع جعل الناس كذلك أحد هذين الرجلين ، وكل مافى الأمر أنه قد يكون « هو » الأول صرفاً أو « هو » الثانى صرفاً ، وقد يكون خليطاً منهما ، مزيجاً بينهما — هما رجل الآخرة ورجل الدنيا ، ورجل الفلسفة ورجل المادة ، ورجل الأخلاق والمبادئ ، ورجل المصالح والمنافع ؟

أحمد أمين

لاعادة النظر وتحقيق العدالة ؛ أكد لنا براءة دريفوس مرة أخرى ، وأوضح لنا بما يعرض من الناحية الخفية للحوادث كيف كان القضاء بعيداً عن الحقيقة ، وكيف كان المجرم الحقيقي ظاهراً غير بعيد عن يد العدالة ، ولكن يتمتع بحماية العسكرية المتعصبة المغرضة ؛ ويقدم الينا شفارتز كوين فوق أقواله الخاصة طائفة هامة من الذكرات والوثائق الرسمية التي تبودلت بخصوص الحادث ، ومنها رسائله إلى قلم أركان الحرب الألماني

وقد أتيحت لنا منذ أعوام فرصة لدراسة قضية دريفوس من الناحيتين القضائية والتاريخية ، وكتبنا عنها بحثاً مستفيضاً في كتابنا « ديوان التحقيق والمحاكمات الكبرى »[1] وشرحنا أدوارها السياسية والقضائية المدهشة ، وبينا كيف أنها كانت أثراً بارزا من آثار « خصومة السامية » أو حركة العداء ضد اليهودية ، فالى هذا البحث نحيل القارئ ؛ ولكنا نرى أن نقدم هنا خلاصة موجزة لأهم وقائع القضية ، لابد منها لفهم ما سيجئ من البيانات والتعليقات

في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٤ قبضت السلطات العسكرية على ضابط بقسم المدفعية هو الفريد دريفوس بتهمة الخيانة العليا ، وذلك على أثر ضبط قلم التحريات السرية لوثيقة تتضمن التعريف ببعض أسرار الدفاع الفرنسي ، قيل إنها بخطه وإنه قدمها إلى سفارة أجنبية ، وقد عرفت هذه الوثيقة فيما بعد باسم « البردرو » وقدم دريفوس إلى المجلس الحربي ، وحوكم سراً ، وحكم عليه بالنفي المؤبد والتجريد (٢٣ ديسمبر سنة ٩٤) ، وكان دريفوس يؤكد بكل قواه أنه بريء من كل تهمة ؛ ولكن لم يصغ إليه أحد ، وجرت محاكمته بسرعة وتحيز ظاهر ، ونفذ فيه الحكم بصرامة ؛ وكان يؤمن ببراءته جماعة من أكابر المفكرين والساسة ويرونه ضحية الخصومة السامية ؛ وكان من بين هؤلاء السياسي شوبرر كستنر وكيل مجلس الشيوخ وطائفة من أعلام الكتاب مثل أميل زولا ، وإيف جيو ، وجوزف ريناخ ، وجورج كليمنصو ، وجوريس ، وكاسنياك ؛ فأثار هؤلاء دعوة شديدة ضد رجال العسكرية والقضاء الحربي ، وطالبوا باعادة النظر في القضية ؛ وبذلت أسرة دريفوس جهوداً كبيرة لانقاذه وتبيان براءته ؛

(١) يراجع كتابي المذكور ص ٥٠٤ إلى ص ٥٣٢

وكان الكولونيل بيكار من رجال العسكرية الذين يشكون في نزاهة القضاء الحربي ، فانتهز فرصة انتدابه لرئاسة قلم التحريات السرية ، ودرس القضية ومستنداتها المزعومة ؛ فأيقن أن دريفوس كان بريئاً وضحية واستطاع بعد البحث أن يعرف كاتب « البردرو » الحقيقي وهو ضابط يدعى « استر هازي » . ولم تلبث هذه الحقيقة أن ذاعت رغم اضطهاد زعماء العسكرية لبيكار ؛ واستغلها أنصار الاعادة ؛ فاضطرت السلطات الحربية أن تقبض على استر هازي ، وأن تحاكمه تهدئة لثورة الرأي العام ، ولكن المجلس الحربي قضى ببراءته ، فكانت هذه البراءة نذير فورة أشد من الأولى . وفي ١٣ يناير سنة ١٨٩٨ نشر أميل زولا في صحيفة « الاورور » خطابه المشهور « إني أتهم ! » موجهاً إلى رئيس الجمهورية ، واتهم فيه القضاء الحربي في عبارات عنيفة ملتهبة بانه انتهك قدس العدالة والقانون ، وقضى عمداً على البريء ، واستعمل الغش والتزوير في إجراءاته ؛ فأحيل زولا على محكمة الجنايات بتهمة القذف ، وحكم عليه بالحبس عاماً وبالغرامة (٣ فبراير سنة ٩٨) ولكنه فر إلى انكلترا تفادياً من تنفيذ الحكم ؛ ولم تفتر جهود أنصار الاعادة مع ذلك ؛ ولم تمض أشهر قلائل حتى اعترف الكولونل هنري وهو رئيس سابق لقلم التحريات ، بانه اشترك في صنع بعض الوثائق السرية التي قدمت كدليل على إدانة دريفوس فقبض عليه وسجن ، ولكنه انتحر في سجنه ؛ فزاد الشك في إجراءات القضاء الحربي واشتد سخط الراي العام ؛ واضطر عندئذ وزير الحربية أن يحيل الطلب الذي قدمه الضابط البريء باعادة النظر إلى محكمة النقض ؛ وقضت هذه بنقض الحكم (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٩) وأحيل دريفوس إلى المجلس الحربي في رن ، واستقدم من منفاه في جزيرة الشيطان في حالة يرثى لها ؛ ولكن المجلس الحربي قضى ثانية بادانته مع الظروف المخففة وحكم بسجنه عشرة أعوام ؛ وأصدر مسيو لوبيه رئيس الجمهورية عفواً عن المحكوم عليه . ولكن الضابط البريء وأسرته وأنصاره لم ترضهم هذه الخاتمة العرجاء ، فضاعفوا جهودهم في سبيل الاعادة ومحو كل أثر للحكم ؛ وانقسمت فرنسا عندئذ إلى شطرين ، فريق وهو الأغلبية إلى جانب الاعادة وانصاف البريء والحد من طغيان العسكرية ؛ وفريق الوطنيين يؤازر الجيش ويقاوم الاعادة ؛ واشتد

الجدل بين الفريقين ، واتخذ مظهراً سياسياً عنيفاً ينشى كل الحياة العامة فى فرنسا ؛ وفى أثناء ذلك وقف أنصار الاعادة على وثائق وحقائق جديدة تؤيد البراءة ، وقدم دريفوس طلباً ثانياً باعادة النظر ، ورأت الحكومة القائمة تهدئة للرأى العام أن تحيل طلبه ثانية إلى محكمة النقض ؛ فقررت المحكمة أن تنظر فيه بنفسها ، وأصدرت حكمها فى ١٢ يوليه سنة ١٩٠٦ بالغاء حكم محكمة رن وبراءة الضابط اليهودى ؛ وفى الحال أعيد دريفوس إلى فرقته ومنح وسام الشرف ، وأسدل الستار على تلك المأساة القضائية الهائلة ، وهدأت العاصفة السياسية الكبرى التى أثارتها زهاء عشرة أعوام

* * *

يقول الكاتب الأشهر أميل زولا فى كتابه الذى وضعه عن القضية بعنوان « الحقيقة تسير » [1] « إن فون شفارتز كوبن وحده هو الذى يستطيع أن يذيع الحقيقة الناصعة » ، وقد كان ذلك إبان اضطرام الصراع بين الحق والباطل وبين البرىء وجلاديه ؛ ولكن شفارتز كوبن كان يومئذ مرغماً على الصمت كما أسلفنا . أما اليوم فبين يدينا أقواله وشهادته الحاسمة ، وقد فاه شفارتز كوبن وهو على شفا الموت فى أواخر ديسمبر سنة ١٩١٦ بهذه الألفاظ التى حرصت زوجه على تدوينها : « أيها الفرنسيون ؛ استمعوا إلىّ : إن الفريد دريفوس برىء ، ولم يرتكب جرماً قط ؛ وكان الأمر كله دسائس وتزويراً ، إن دريفوس برىء » وفى المذكرات والوثائق التى تركها شفارتز كوبن أدلة الحقيقة الناصعة التى طالب زولا بكشفها ؛ فان « البردرو » الذى كان أساس الاتهام ، والذى نسب زوراً إلى دريفوس ، كان من صنع استر هازى وبخطه ، وكان المجرم الخائن هو استر هازى ؛ وتلك حقيقة ثبتت إبان المأساة القضائية ذاتها ؛ بيد أن شفارتز كوبن يفصل لنا علائقه بذلك الضابط المجرم ، وكيف أنه لبث فى خدمته عامين بعد بأسرار الدفاع الفرنسى ؛ ثم يقول لنا إن « البردرو » لم يصل إلى يده قط ، ولم تلتقطه مدام بستيان خادمة السفارة الألمانية من سلة الأوراق المهملة ، وتوصله إلى قلم التحريات الفرنسية ، كما هو ذائع ؛ ولكن المرجح أن استر هازى وضعه فى صندوق الخطابات الخاص بالسفارة فاستلبه شخص ثالث لم يعرف قط ؛ وهذه شهادة تهدم الرأى الحديث الذى يقول به بعض الكتاب الفرنسيين ، وهو أن شفارتز كوبن نفسه هو كاتب « البردرو » مقلداً فيه خط استر هازى وأنه ألقاه فى سلة الأوراق المهملة عمداً لكى يصل إلى قلم التحريات السرية عن يد مدام بستيان وتتم بذلك الدسيسة ؛ والواقع أن شفارتز كوبن لم يقف على أمر « البردرو » إلا بعد القبض على دريفوس والحكم عليه بعامين حيث رأى صورة الوثيقة منشورة فى جريدة « للماتان » فعرف لفوره أنها من خط استر هازى ، وأدرك فى الحال روعة الخطأ القضائى الذى ارتكب

وفى الرسائل التى تبادلها شفارتز كوبن مع الكونت منستر سفير المانيا فى باريس وقتئذ ما يدل على التأثر العميق الذى كانت تتبع به السلطات الألمانية يومئذ تطورات المأساة القضائية ؛ وقد لبث الكونت منستر نفسه مدى حين بعيداً عن فهم الحقيقة معتقداً مسؤولية شفارتز كوبن حتى أنه حمل عليه فى بعض رسائله بقسوة ، واتهمه بأن تصرفاته المريبة كانت أكبر سبب فى الحملات الصارمة التى شهرتها الصحافة الفرنسية على المانيا ، والتى اضطرت حكومة القيصر أن تسعى لدى الحكومة الفرنسية لوقف هذه الحملات ؛ وقد وقف الكونت منستر بعد ذلك على طرف من الحقيقة ؛ وكان أركان الحرب الألمانى يعرفها منذ الساعة الأولى ، ويعرفها القيصر أيضاً . وكان القيصر يعرف ويثق بأن السفارة الألمانية فى باريس لم تتصل بدريفوس قط ؛ ولما صرح له الكونت منستر حين مقابلته بأنه لا يشك لحظة فى براءة دريفوس ، أجابه القيصر بأنه لا يشك فيها كذلك ؛ ونجد تفصيل المحاذلات والتقارير الرسمية الألمانية المتعلقة بقضية دريفوس فى المجلدين التاسع والثالث عشر من مجموعة الوثائق الرسمية التى أصدرتها المانيا عن تاريخ ما قبل الحرب . هذا وفى مذكرات الجنرال فون شفارتز كوبن كثير من الوثائق والتفاصيل التى تلقى أكبر ضوء على حقائق المأساة القضائية الكبرى ، وتعرضها فى كثير من نواحيها عرضاً جديداً مؤثراً

ولقد كانت فورة الخصومة السامية التى بعثت قضية دريفوس ، ضربة شديدة لليهودية ، استنفدت كثيراً من مواردها

(١) La vérité en marche